

كتاب دورى رقم ( ٩٠ ) لسنة ٢٠٠٧

.....

سبق أن أصدرت الهيئة العامة للخدمات الحكومية الكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ م وبمناسبة صدور كتاب دورى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧ م من ذات الهيئة بشأن تعميم تجربة الشراء المركزى والتوريد والتنفيذ اللامركزى للاصناف شائعة الاستخدام ( الورق بأنواعه - الاحبار بأنواعها - إطارات السيارات - بطاريات السيارات - اللبيمات الكهربائية ) بنسبة ١٠٠ % من احتياجات تلك الجهات للعام المالى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م وذلك تنفيذاً لموافقة السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء .

لذلك فإن الهيئة تسترعى نظر كافة الوزارات والمحافظات والجهات التابعة لها الى ضرورة موافقتها بنتائج تنفيذ تجربة الشراء المركزى على الاصناف سالفة الذكر عن العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ م حتى يتم دراستها وإيجاد الحلول المناسبة لما قد يكون قد صادف بعض الجهات من صعوبات أثناء التنفيذ .

كما توجه الهيئة النظر الى أنه طبقاً لموافقة السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء المشار إليها فيتم تنفيذ التجربة بمعرفة الوزارات والمحافظات وذلك بنسبة ١٠٠ % من الاحتياجات السنوية لها والجهات التابعة لها من ذات الاصناف عن العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ م

وعلى السادة المسؤولين الماليين بوحدة الجهاز الادارى للدولة ووحدة الادارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والاجهزة المركزية والمستقلة والسادة مديري المديرية المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ووتلائهم ضرورة الالتزام بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة وبما تقضى به التعليمات واللوائح المالية فى هذا الشأن .

رئيس

٢٠٠٧/٩/

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / حمدى عياضون ابراهيم )

كتاب دورى رقم ( ٩١ ) لسنة ٢٠٠٧

نظراً لما أبداه البنك المركزى المصرى من أن وفقاً للنظام الجديد المتبع فى ارسال نماذج التوقعيات للمراكز الرئيسية للبنوك التجارية بدلا من ارسالها لفرعها مباشرة ضامنا لوصولها وسرعة ابلاغها وما يترتب على ذلك من تقليل عدد الاستمارات (٨٦) أ

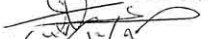
لذا توجه وزارة المالية نظر كافة الوحدات الحسابية عند قيامها بايلاغ نماذج التوقعيات موافاة البنك المركزى بعدد ( ١٠ ) استمارات ٨٦ ( أ ) كذا استمارة ٨٦ ( ب ) مع مراعاة أن تكون مستوفاه للشروط الموضحة بالمادة (٢٥٧) من اللاحة المالية للموازنة والحسابات .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المسبقتة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٧/٩/

  
(محاسب / حمدى عبد الرؤوف إبراهيم)

وزارة المالية  
رئيس الإدارة المركزية  
لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم ( ٩٢ ) لسنة ٢٠٠٧

بمناخية صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ والخاص بحساب الخزائنة الموحد وانتقال كافة الحسابات المفتوحة بالبنوك التجارية للبنك المركزى المصرى وما ترتب على ذلك من ضرورة إبلاغ نماذج التوقعات للمسؤولين الماليين عن تلك الحسابات .

وبناء على ما تحرر من البنك المركزى المصرى ( الإدارة العامة لحسابات الحكمة ) من ضرورة إعطاء صحة التوقعات على كافة الخطابات التى تسرد للبنك المركزى المصرى من الجهات الادارية وذلك تسهيلا على العملاء الجدد المنضمين حديثا الى البنك المركزى المصرى .

لذلك توجه وزارة المالية نظر كافة السادة المسؤولين الماليين بوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والادارة المستقلة والسادة ممثلى وزارة المالية بالجهات ضرورة إبلاغ توقعات الاشخاص المصرح لهم بالتوقيع على دفاتر الشيكات توقيعاً اولاً وثانياً وذلك تسهيلا للعمل .

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٧/٩ /

(حسابات) / حمدى عبد الرؤوف إبراهيم